



INTERNATIONAL MEETING ON SYRIA  
Nur-Sultan, April 25-26, 2019



# المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة



اسم الموضوع : مسار متعثر

عنوان الموضوع : لماذا فشلت "أستانا 12" في حل إشكاليات اللجنة الدستورية؟

تاريخ النشر : 01/05/2019

اسم الكاتب : مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة

## الموضوع :

أخفقت الدول الثلاث الضامنة لمسار أستانا، وهي روسيا وتركيا وإيران، مجدداً في التوصل إلى اتفاق بشأن تشكيل قوائم اللجنة الدستورية السورية خلال الجولة 12 من المباحثات التي عقدت يومي 25 و26 إبريل 2019. وفي ظل تكرار هذا الفشل، دعا المبعوث الروسي ألكسندر لافرينتيف الأَطراف المعنية إلى إيجاد أفكار جديدة للتعامل مع ملفات الأزمة السورية، في مؤشر على تعثر مسار أستانا بشكل عام، لا سيما وأن عدم التوافق كان مصير باقي القضايا التي طرحت على طاولة المباحثات، خاصة ملف تبادل الأسرى والوضع في إدلب. أبعاد متعددة: ربما يمكن القول إن فشل التوصل إلى حل لأزمة اللجنة الدستورية يعود إلى الخلاف حول 6 أسماء تتضمنها القائمة الثالثة التي تشمل ممثلي المجتمع المدني، وإصرار النظام على تمثيله بـ30 عضواً في تلك القائمة مقابل 20 للمعارضة، لتكون له الغلبة فيها، مقابل تقاسمه الفائزين الآخرين مع المعارضة بواقع 50 عضواً لكل منهما. كذلك هناك خلاف على آليات عمل اللجنة، حيث تصر كل من روسيا والنظام على التمسك بالآليات المقررة وفقاً لمخرجات مؤتمر سوتشي (يناير 2018)، وهو ما ترفضه المعارضة، باعتبار أن هيئة التفاوض، التي تعد أبرز كياناتها، رفضت المشاركة فيه وبالتالي لا تلتزم بمخرجاته. لكن في واقع الأمر، لا يبدو أن الإشكاليات الإجرائية تمثل محور الخلاف الرئيسي بين الأطراف المعنية بالتسوية السياسية، حيث لا تزال أجواء انعدام الثقة والشكوك تخيم على العلاقة بينها، وهو ما بدا جلياً في التصريحات المتبادلة التي واكبت أعمال اللجنة وتلتها. إذ أكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، خلال منتدى الحزام والطريق الذي عقد في العاصمة الصينية بكين في 27 إبريل الفائت، على أن الرئيس السوري انتصر في المعركة، وهي الرسالة التي قرأتها المعارضة على أنها "انحياز مُخَل" من جانب روسيا لصالح النظام. وفي سياق ذي صلة، اتهم الرئيس السوري بشار الأسد المعارضة بـ"العمالة للخارج"، لا سيما لتركيا، وهو ما ردت عليه الأخيرة باتهام النظام والمولاء بأنهم "يعملون لصالح إيران وحزب الله". ثم عادت المعارضة لتؤكد أنه حتى في حال الوصول إلى حل للجنة الدستورية فإنه لا توجد ضمانات لتففيذه طالما أنه لا توجد قوة تجبر الأسد على ذلك. الطرف المُعطل: اعتبرت اتجاهات عديدة أن ربط موسكو بين ملفي إدلب وتحريك مفاوضات "الحل النهائي"، وهو ما ورد في تصريحات كل من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ووزير الخارجية سيرجي لافروف، كان متعمداً، لتوجيه رسائل مباشرة إلى تركيا التي تتفق مع موسكو ودمشق على أنها "الطرف المُعطل" للتسوية. ويؤكد هذا الارتباط الانتقادات الجديدة التي وجهتها دمشق إلى أنقرة، إذ قال المندوب السوري لدى الأمم المتحدة بشار الجعفري، في تصريح له على هامش المشاركة في مباحثات أستانا، أن "احتلال تركيا للأراضي السورية أصعب 4 مرات من الاحتلال الإسرائيلي للأراضي السورية". كذلك تجاهل الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، في حديثه على هامش فعاليات مؤتمر بكين، دور تركيا في التسوية، حيث قال أن "الأسد وروسيا وإيران بذلوا كل ما بوسعهم للتوصل إلى الحد الأقصى لحلول وسط"، على عكس تصريح مماثل له، في فبراير الماضي، أقر فيه بدور تركيا كأحد رعاة تسوية الأزمة. وافد جديد: في محاولة للهروب من تكرار فشل أستانا في تسوية الخلاف حول اللجنة الدستورية، أكد لافرينتيف، على هامش الجولة الأخيرة، أن "الوسيط الأممي غير بيدرسون هو المخول بوضع آلية عمل اللجنة الدستورية وهو من سيعين قوائم اللجنة الدستورية"، معبراً عن أمله في الإعلان عن تلك القائمة بحلول موعد الجولة الجديدة "أستانا 13" في يوليو القادم. ويتجه بيدرسون إلى اعتماد مقاربة مختلفة لمسار أستانا، وفقاً لما قدمه في إفادته أمام مجلس الأمن، في 30 إبريل الفائت، وتتضمن توسيع ساحة الحوار بين المعارضة والحكومة وعدم حصرها في ملف اللجنة الدستورية، في تلميح إلى رغبته في أن يأخذ الملف بعيداً عن أستانا، وهي خطوة قد يحاول بيدرسون عبرها انتزاع ملف اللجنة الدستورية من موسكو التي كانت تسعى إلى إبعاد الأمم المتحدة عنه. متغيرات مؤثرة: لكن أيًا كانت المسارات التي سوف تتجه إليها الخلافات حول ملف اللجنة الدستورية، فإن هناك ثلاث متغيرات سوف تفرض تداعيات على مسار أستانا وبالتبعية ملف اللجنة الدستورية: يتمثل الأول، في تقييم بيدرسون لهذا المسار بعد مشاركته للمرة الأولى في جلساته والانطباع الذي ظهر من خلال إفادته في مجلس الأمن بأنه لا يلبى الغرض الذي تسعى إليه الأمم المتحدة، ومدى قدرته على تبنى مسار جديد، لا سيما مع تلميحات الانتقال إلى جنيف بغض النظر عن الاتفاق حول قوائم اللجنة الدستورية من عدمه. وينصرف الثاني، إلى ملف إدلب وتداعيات التصعيد العسكري الذي تشنه روسيا، التي لم تتمكن، وفقاً لاتجاهات عديدة، من الفصل بين استهداف "هيئة تحرير الشام"، التي تعتبرها الهدف من التصعيد، وبين قوات المعارضة السورية المسلحة في نطاق إدلب. ويؤشر إلى ذلك انضمام قوات النظام إلى التصعيد والعودة مجدداً إلى استخدام "البراميل المتفجرة"، وعدم الفصل بين ما تسميه روسيا بـ"المعارضة المعتدلة" و"المعارضة المتطرفة" على حد قول لافرينتيف الذي أشار إلى أن تركيا فشلت في القضاء على تلك الجماعات، وهو ما يعد مؤشراً إضافياً على الخلاف التركي - الروسي بشأن إدلب، الذي ينعكس بالتبعية على ملفات التسوية بين النظام والمعارضة. ويتعلق الثالث، بتزامن هذا التباين التركي - الروسي مع التقارب الأمريكي - التركي حول ملف إدلب، والذي ظهر خلال الزيارة التي يقوم بها وفد أمريكي إلى أنقرة بالتوازي مع رفع وتيرة التصعيد الروسي في إدلب، وما تلاه من اصطفاك تركي - أمريكي ضده، على نحو يحتمل معه إعادة هندسة التفاهات الأمريكية - التركية حول الملف السوري على حساب التفاهات الروسية - التركية في هذا الملف. وفي النهاية، يبدو أن التعويل على مسار أستانا يواجه تحديات عديدة، طالما بقي مرتبطاً بنفس التفاعلات وقواعد المعادلة التي أقرتها الأطراف المعنية منذ تشييده في عام 2017، بما يعني أن فشل الجولة الأخيرة في تحريك ملف اللجنة الدستورية ما هو إلا تأكيد على استمرار تعثر هذا المسار. لكن في المقابل، تتشكل تفاعلات جديدة في معادلة التسوية بين النظام والمعارضة مع تقدم دور الوسيط الأممي على حساب مسار أستانا، بما يزيد من احتمال تحول دور الأمم المتحدة من "المراقب" إلى "الوسيط"، وهو الاحتمال الذي قد لا يلقى قبولا من جانب بعض ضامني مسار أستانا، لا سيما روسيا وإيران.